

هل علم الاخلاق مستقل عن السياسة؟

بالم الاب فيليكس سوانيون اليسوعي

تقوم القضية التي تسمى بقضية «الأكبيون فرانيز» على التعليم الذي شجته الكنيسة، ثوره واذاعه جماعة من غير المؤمنين وان كانوا من ذوي النفوذ الواسع لان مثل هذا الامر مألوف في الكنيسة ولان من مهمة ربان السفينة بطرس التنبه الى نواتج الصخور البحرية التي تعترض سير السفينة ليكبح جماحها .

والذي جعل من هذه القضية قضية باعثة على الاسى هو كون طائفة من ركاب السفينة وبجارتها قد انتقدوا هذا العمل رابوا الانصياع لتنفيذه .

ومن دون ان نلجأ الى المجاز والكنايات نقول ان هذه الطائفة قد ثبوت على اعتبار التعليم الذي نبذته الكنيسة تعليماً صحيحاً واستمرت تفضل ادارة الرعاة الغرباء على ادارة معلم الكنيسة .

لقد رأيت في التطاول على الكرسي الرسولي والاهانات الموجهة اليه كثيراً من التامح .

وقد اوقف بعض الكهنة ورجال الدين بادرة الطاعة التي ايدها بعض المؤمنين لمساعدتهم على التردد .

اجل ان تردداً على هذه الشاكلة لم نشهد له نظيراً في حضن الكنيسة منذ انتقاض اشياخ جانسينوس فكيف اصبح ممكناً في عصرنا هذا ؟

لقد كان في اساس هذا التردد خطل سابق ليرضح ولو على الاقل هذا التردد ايضاحاً جزئياً لان عواوله بعيدة عن حيز العقوليات .

ولا شك في ان البشر مقترون الى اغداق قناع على هفواتهم ومسايعهم الاتية يستمدونه من ادعاءات مرهومة ليسينوا عليها في اعينهم وغيرهم اصفة تلوتها .

ولئن ركزنا الى هذه «الحقيقة الاولية» فذكرها غامضة ، وتكلموا عنها

مرات كأمر لا يُجادل ، فما علينا إلا ان نخرجها من حيز الظلام لنطالبها
بمسئلتها ، واليك ذرائعهم :

« ماذا يتدخل البابا ؟ ان الموراسية (فكرة شارل موراس) هي رأي
سياسي خارج عن صلاحية معلم الكنيسة ، و « الأكسيون فرانسيز » ليس الا
حزباً سياسياً ، فكيف تشجبه روما ؟ ولمصلحة من ؟

لقد عمل موراس منذ وقت طويل على خلق هذا الاقتناع ليجعل نفسه في
مأمن من تدخل السلطة الدينية .

ففي سنة ١٩٢١ كتب في مؤلفه « السياسة الدينية » (ص ٢٤٥ وما يليها
وصفحة ١٨) : « ان الاعمال الاجتماعية تُخرج بجرورها عن ان تكون من طائفة
الحق والواجب ، اذ لا يدخل لها باراداتنا » ، « فالوجدان الانساني يرمي الى غايات
روحية ويبحث عن ايجاد السلامة الفردية » (Mes idées politiques, 34ème édi-
tion page. 124 sq) على حين ان السياسة نفسها تهتم للامور الزمنية والاجتماعية
وتستند الى علم الحياة والاختبار (ibid p.96) فقوانينها ضرورية ضرورة قوانين
علم الحياة :

وزعم موراس ان لا فكرة له حول علي ما وراء الطبيعة والاخلاق لانه ، كما
يُزعم ، لم يصادف وضوحاً فيها (Cf. L. A.F. et la Religion Catholique p. 97)
ونجح في اقناع اتباعه بذلك .

فسياسة موراس لم تكن اذا ترتبط بأي منهج فلسفي كان ، وما تأكده
استحالة وجود اي علم كان لما وراء الطبيعة الا من باب علم ما وراء الطبيعة
نفسه ، الذي لم يكن لكانت علم غيره ، وانه لم يتفق لاحد ان ابتدع ضلالاً
اشد من ضلاله وابتعث منه على الاسى !

أفلم يكن من تأثير على سياسته لانكاره علم ما وراء الطبيعة ولجوده
بعلم الاخلاق ولتجرده حتى عن معنى الاخلاقيات ؟ اجل لقد كان ثمة لاهوتيون
ليقيسوا البرهان الساطع على صحة زعمه . ففي سنة ١٩٢٩ (بعد الحكم عليه
من السلطة الكنسية العليا) وفي مجلة معروفة وبتوقيع استاذ معروف صدرت
مقالة ملأت قلوب الموراسيين جبوراً وزعزعت الايمان في قلوب الكاثوليك الذين
كانت لديهم فكرة في تلك المسألة .

وما قاله في هذا الصدد : لقد تبدل علم الاخلاق كل التبديل منذ عهد القديس توما وتبدل ارتباطه بغاية سامية لينفصل عن كل علم آخر ولا سيما عن علم السياسة ، فلم الاخلاق الذي يهدف الى غاية اذلية لا يشتمل على علم السياسة المختص بالامور الزمنية، لان هذا الاخير هو علم المنافع، اما علم الاخلاق المدني فيعني باستقامة السلوك . على حين ان الاول هو الذي يعني مباشرة بمصلحة المجتمع الانساني الخاصة وهو الامة . اما القواعد العامة فتتعلق بالعلم السياسي واما السلطة الرسولية ففردية^{١)} .

فيالاسناد الى وضع العقل فقط يعنى الاقتناع بخطأ القول ان السياسة مستقلة عن علم الاخلاق .

اجل ان الرحي لم يبدل طبيعة الانسان ، وانما اشفى ما كان مفتقراً الى الشفاء واصلحه، وفرض غاية سما جديدة هي في امتداد الاولى ولا تتغير عنها . وفي سبيل احقاق المسيحي الكامل والسويبه في طريق السعادة الازلية ليشتمع بالمشاهدة الطوباوية لا بد له من الاكتمال .

وهذه القضية التي مجاهلتها البروتستنتية والجانسية تستند الى تعليم الكنيسة التقليدي والفلسفة المدرسية مما ينجم عنه ان خاصة اعمال الانسان التي تنطبق على قاعدة السلوك المثلى لم تبدل ، وان علم الانجيل للاخلاق قد اتم علم الاخلاق العقلي برمته ورسم دائماً الهدف نفسه واخط قاعدة كل الافعال البشرية بصفة كونها منبثقة من الارادة الحرة وينبغي لها ان تهدف الى السعادة الارضية غير الكاملة التابعة للسعادة الابدية .

فما هي اذا علاقة هذا العلم الاخلاقي العقلي بالسياسة ؟

علينا ان نحدد اولاً معنى العبارة الاخيرة لانها غامضة .

- لن الكلام في مثل هذا المقام يتناول « اولاً » علم الحكم النظري والعلمي و « ثانياً » عمل الرؤساء . وفقاً لهذا العلم ؛ بيد ان السياسة تقرض علم اجتماع نظرياً ومقهوراً للمجتمع ولما يتة الاخيرة والمدنية .

ومن بين العوامل التي تولد الكائن الاجتماعي والحيز الاجتماعي عوامل لا تتعلق بالارادات الانسانية او على الاقل بالارادات القائمة : كالعوامل العرقية

(١) حاول موراس في مقال سابق التوصل من مرقته وانما جاء عمله بد قرات الاوان .

والجغرافية والاحصائية والتاريخية. وان كان ثمة بعض تطورات لا سبيل للوقوف بوجهها ومقاومتها ، لان العالم قد سار ورا. الاستقطاب الصناعي والديموقراطية، وهذا هو اثر الجبرية .

ولئن انحصرت كل الحياة الاجتماعية بهذا الامر فلن يبقى مجال للتحدث عن علم اخلاق اجتماعي ولا عن حقوق الرؤساء. وواجباتهم ؛ مع اننا نرى رجال السياسة يتصرفون عملياً كأنهم مقتنعون بان في مقدورهم التدخل بجزئية في ادارة القوى المشتركة او المتضاربة في هذه الحياة الاجتماعية ليحدثوا في جريانها تحولات مهمة ومن دون ان يصرفوا النظر عن نوااميس الطبيعة .

وفي الواقع ثمة اوقات تستطيع فيها ارادة الانسان الحرة ان تحول مجرى تطورات شتى كلها ممكنة على حد سواء .

بله ان هذا الامر لصحيح في كل مراحل تسيير الشؤون ولاكان التاريخ جرى على غير ما جرى عليه وان كان بالاستطاعة ايجاد تداعٍ حتمي بالظاهر لحوادثه. نعم ثمة في الحياة الاجتماعية ضرب من الجبرية وضرب من الحرية الانسانية لا يستوي احدهما الى جنب الآخر، وانما يندمج بعضهما ببعض ويحد أحدهما الآخر ، فالارادات لا تستطيع اتيان كل شيء. وانما في كل ما يحدث شيء من الارادة. وينبغي للبادئ التي يفرضها العلم السياسي وقواعده الخاصة ان ترمي الى تحقيق مصير الافراد والمجتمع وان تسيرهما نحو الكمال والسعادة الانسانية الارضية . ان « هذا الخير العام ... لا يحتوي فقط على الازدهار الاقتصادي بل

يتجاوزهما » « Lettre du Cardinal Pacelli à M. Duthoit à l'occasion de la Semaine Sociale de 1933 . فهو يشتمل خاصة على خير النفس .

(Cf. Léon XIII, Encyclique « Libertas » du 20-6-1888, Bonne- Presse, tome 2, p. 190).

Encycl. Rappresentanti du 31-12-1929, Bonne-Pressé, p. 18. et lettre au clergé français de Léon XIII du 16-2-1892. Bonne-Pressé, tome 3 des Œuvres de Léon XIII, p. 113).

ومن واجب العمل السياسي وعلى قدر ما تنتفي الجبرية ان يهدف الى هذه الغاية التي باتجاهها منحرفها يتوجه نحو الناية الفاتكة للطبيعة ويمزجها تميزاً غير مباشر وان كانت لا تكافأ معها لتعودنا اليها .

« Bonum secundarium verum est ordinabile ad principale bonum .
(quod est Dei fructus) secus est apparens et abducit a finali bono. » St. Thomas II. II. q. 23. a 7 .

ان اشمل القيم واسماها التي يتدور الجماعه وحدها تحقيقتها هي ايضاً قد ارادها الخالق في سبيل الانسان وسبيل ازدهاره الكامل الطبيعي والقائمي للطبيعة لانتجاز كماله .

(Pie XI. dans l'Encycl. Mit Brennender Sorge du 14 mars 1937 (édition de la Bonne-Pressé p 22)

فالمبادئ والقواعد والاعمال السياسية اما ان تكون ذات قية حسنة او غير حسنة .

وقد يحوي علم الاجتماع او بعض النظريات السياسية شيئاً من علم ما وراء الطبيعة والاخلاق او يكون خالياً من علم الاخلاق ويكون هذا كله مناقضاً للمقل او نافياً للايمان المسيحي . اما علم الاخلاق الصحيح فيحكم على السياسة لا في تفاصيلها الفنية وانما ليتدب بآدنها ويبين حدود عملها .

ولئن كان علم الاخلاق العقلي يحكم على السياسة فالكنيسته بما لها من سلطان تعليمي وتنظيمي مباشر فتحكم بشأن السياسة .

ولقد طالبت باصرار روما عدة مرات بهذا الحق . وجاء في رسالة بيوس الحادي عشر الى الكاردينال اندريو في ٥ ايلول سنة ١٩٢٦ : لقد عدت نياتكم وشجبت بحق . . . ظاهرات طريفة دينية جديدة . . . ولا سيما بشأن علاقات هذه الظاهرات بالسياسة التي هي تابعة منطقياً لعلم الاخلاق (A.A.S. 1926, p. 382) . ومن ثم جاء في رسالته الرعائية سنة ١٩٣١ (Quadragesimo anno)

« édition Spes , pp. 190, 191 : لا تستطيع الكنيسة التنازل عن المهمة التي اناطها الله بها لتدخل - طباً في غير النطاق الفني - في كل امر يتصل بعلم الاخلاق . . . ان الامانة التي تقع على عاتقنا من العلى لسن القانون الاخلاقي ونفسه ونبشر به تخضع لسلطاننا النظامين الاجتماعيين والاقتصادي .

وقد بسط في الرسالة التي اذاعها بيوس الثاني عشر بالراديو في ٢٣ اذار سنة

١٩٥٢ بمناسبة « يوم العيال » في ايطاليا :

(En italien dans les A. A. S. en français dans la Documentation Catholique du 24 avril, col. 155).

اولاً نظرية استقلال السياسة... يقولون ان السياسة والاقتصاد انهما لا يفتقران الى الاسترشاد بغيرهما من العلوم حتى ولا يعلم الاخلاق ليبتدئا بقوانينها الخاصة التي يوصنها قوانينها هي صحيحة وعادلة... ان الامر ليس الا طرازاً دقيقاً كما ترى لتلخص الوجدان من سلطان القوانين الاخلاقية .

ولا نستطيع بالحقيقة انكار ضروب هذا الاستقلال الذاتي بصفة كونه يعرب عن الاسلوب الخاص بكل عمل وعن الحدود التي تفصل نظرياً بين مختلف اشكال العمل، بيد ان الواجب يقضي بأن لا يعني انفصال الاساليب بعضها عن بعض ان العالم والفنان والسياسي قد اصبحوا غير مقيدين بالذرائع الاخلاقية في ممارستهم مهنتهم اذا ما اعترضتهم في الحلل الاخلاقي حوادث مباشرة كالفن والسياسة والاقتصاد .

ولا معنى للانفصال صراحة ونظرياً في الحياة التي هي مركب، بسبب كون الموضوع الوحيد لكل ضرب من ضروب العمل هو الانسان ذاته الذي لا تقوى افعله الحرة والواعية على التماس من تقديرها تقديراً اخلاقياً .

ولو استمررنا في النظر الى المنضلة نظراً واسماً عملياً قد يعوز احياناً بعض

الفلاسفة وان كانوا من المشهورين، «ان الليب من الاشارة يفهم» فان ضروب

هذا التمييز والاستقلال الذاتي ولاسيما لدى الانسان ذي الطبيعة الساقطة تمثل ما يماشي الهوى والاثرة «الانانية» والحرص كقوانين للفن والسياسة والاقتصاد» .

ولقد مارس بيوس الحادي عشر حقه هذا بالاشراف في ٢٩ حزيران ١٩٣١

عندما شجب «عبادة الدولة» الفاشية ، وفي ١٤ اذار ١٩٣٧ عندما حث

الكاثوليك الالمان على مناهضة مزاعم النازية . وفي سنة ١٩٢٦ عندما اعلنها

قبل ذلك حرباً شعواء على موراس وكانت لديه ذرائع المحمّة التي ينبغي لنا ان

نشكره عليها كاحسان . اما ضروب الضلال اذا ما تناولها قلم كاتب

افرنسي فتصبح انقع ممّا واجم خطراً ، فان «عقد هوراس الاجتماعي» لم يكن

يتخطى تخوم البلاد الانكليزية لولا روسو . فجاب معه العالم .